



ورقة بحثية حول:

دور وزارة التنمية الاجتماعية في ملف المساعدات الإنسانية خلال حرب الإبادة على قطاع غزة



AMAN
Transparency Palestine



ورقة بحثية حول:

دور وزارة التنمية الاجتماعية في ملف المساعدات الإنسانية خلال حرب الإبادة على قطاع غزة

تموز 2024

AMAN
Transparency Palestine



يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل من الباحث الدكتور سامي محمد غنيم؛ لإعداده هذه الورقة، ومن الدكتور عزمي الشعبي، وفريق ائتلاف أمان؛ لإشرافهم ومراجعتهم وتحريرهم لها.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. دور وزارة التنمية الاجتماعية في ملفّ المساعدات الإنسانية، خلال حرب الإبادة على قطاع غزة.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة هذه الورقة، ولا يتحمّل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الورقة بعد نشرها.

فهرس المحتويات

4	مقدمة
5	أولاً: الإطار القانوني والمؤسسي لتوزيع المساعدات الإنسانية
5	ثانياً: معايير توزيع المساعدات وآلياته على المستفيدين
6	ثالثاً: الشفافية والمساءلة والفعالية في إدارة وزارة التنمية للمساعدات
9	الاستنتاجات والتوصيات
9	الاستنتاجات
10	التوصيات
11	المراجع

لم تتوقف حرب الإبادة الجماعية على غزة منذ السابع من أكتوبر، وشملت القتل والتدمير المنهج للبنية التحتية الخاصة بالخدمات العامة، والمباني السكنية، والمؤسسات الصحية والتعليمية، بل تعدتها إلى استهداف الفلسطينيين في استقرارهم، عبر إجبارهم على النزوح، واستهداف طعامهم عبر سياسة تجويع ممنهج مارسها قوات الاحتلال، وفق شهادة الأمم المتحدة، وكثير من المؤسسات الدولية المعنية، وقد برز ذلك سواء من تصريحات قادة الاحتلال في بداية الحرب، وما تم تطبيقه من ممارسات لاحقاً، إذ منعت قوات الاحتلال إدخال أية مساعدات لغزة، سواء أكانت غذاءً أم دواءً، أم وقوداً، هذه الإجراءات أدت إلى جعل جميع سكان غزة تقريباً، أو ما يقدر بنحو 96%، يعيشون الآن في فقر، ويعانون أشكال الحرمان المتعددة، وهم جميعاً بحاجة إلى المساعدات الإنسانية¹.

غير أن الضغط الدولي والأمريكي بالذات جعل من إدخال المساعدات ورقة مفاوضة ومساومة بيد الاحتلال في سبيل استمرار الحرب، وتحقيق أهدافها.

رافق دخول المساعدات إلى قطاع غزة مجموعة من التحديات، التي تتعلق بتأمين وصول المساعدات، وتخزينها، ونظام توزيعها، وكان لوزارة التنمية الاجتماعية، إلى جانب بعض المؤسسات الدولية، دور في توزيع هذه المساعدات، وإيصالها إلى مستحقيها.

تسعى هذه الورقة إلى القاء الضوء على دور وزارة التنمية الاجتماعية في توزيع المساعدات الإنسانية، خلال فترة الحرب على قطاع غزة، وستتناول على وجه الخصوص ما يأتي:

1. بيان نظام توزيع المساعدات الإنسانية، والمواد الإغاثية الطارئة وآلياته، خلال فترة الحرب القائمة على قطاع غزة.
2. التعرف إلى مدى تكامل الأدوار أو تضاربها، بين وزارة التنمية الاجتماعية والجهات الأخرى.
3. تحديد دور وزارة التنمية في الرقابة والمساءلة للأطراف العاملة في مجال توزيع المساعدات، التي تقع في نطاق إشرافها.
4. التعرف إلى التحديات التي تواجه الوزارة في التعامل مع ملف المساعدات.

1 تقرير صادر عن الإسكوا بعنوان الحرب على غزة: عندما يُستخدم الوصول إلى المياه والطاقة والغذاء سلاحاً، ديسمبر. <https://www.unescwa.org>2023.

أولاً: الإطار القانوني والمؤسسي لتوزيع المساعدات الإنسانية:

1- الإطار القانوني

بتاريخ 2023/10/22 صدر قرار وزير التنمية الاجتماعية، رقم 256 لسنة 2023 بتشكيل لجنة وطنية؛ لاستلام المساعدات وتسليمها إلى المحتاجين في قطاع غزة من أربعة أعضاء، برئاسة ممثل عن الهلال الأحمر الفلسطيني، وعضوية وزارة التنمية (عضوين)، وعضو من وزارة الصحة، وقد حددت المادة الثانية من القرار مهمة اللجنة بالعمل على استلام المساعدات المقدمة من الجهات الداعمة كافة؛ لحصرها وتوزيعها على مراكز النزوح والإيواء، والتجمعات السكانية المحتاجة، والمستشفيات، والأسر المتضررة وفق الاحتياج².

2- الإطار المؤسسي لتوزيع المساعدات

تختص وزارة التنمية الاجتماعية بتسليم المساعدات الإنسانية وتوزيعها، وهنا يجب التمييز بين الوزارة وموظفيها، يمين فيهم المفوض، الذين يتبعون للوزارة في رام الله، وبين المديرية، التي هي جزء من وزارة التنمية الاجتماعية؛ إلا أنهم من حيث الواقع يأترون بأمر الجسم الحكومي القائم في قطاع غزة، والعلاقة بين هذين الجسمين ملتبسة، وغير واضحة، ففي حين تتسلم المديرية المساعدات كافة، يجري منح نسبة منها لموظفي الوزارة - بصفتهم الوظيفية - ولم تمكن من معرفة نسبة معينة، أو آلية لتحديد الكم، الذي تستلمه الوزارة من المساعدات، إلا أنه في العادة، يتم تخزينها في مركز تجاري، يسمى مول العرب، الواقع في مدينة رفح، ويجري التوزيع عبره بطرق سنتطرق إليها لاحقاً. وعلى أرض الواقع، فإن استلام أشكال المساعدات كافة، الواردة عبر معبر رفح، يتم من الهلال الأحمر الفلسطيني، ومن ثم يتم توزيعها، فإذا كانت المساعدات تدخل باسم هيئة معينة من الهيئات العاملة في مجال الإغاثة في قطاع غزة، مثل: برنامج الغذاء العالمي، أو المطبخ المركزي العالمي، يجري تسليمها لها بشكل مباشر، كذلك تسلم المساعدات الطبية إلى وزارة الصحة، ويتم تسليم كل تلك المساعدات والمواد الإغاثية لوزارة التنمية الاجتماعية، بحيث يجب أن يوقع على الاستلام ممثل عن وزارة التنمية الاجتماعية (رام الله)³، ثم يجري نقلها إلى مخازن مديريات التنمية الاجتماعية في محافظات رفح وخانيونس والوسطى، أما محافظتي غزة والشمال (بيت حانون، بيت لاهيا وجباليا)، فنظراً لمنع الاحتلال إدخال المساعدات لها بشكل دوري، واستحالة وجود جهة محددة لاستلامها؛ فلا توجد مخازن، أو موظفون لوزارة التنمية الاجتماعية فيها⁴؛ لذا يقوم الهلال الأحمر الفلسطيني بهذه المهمة، من خلال منظمة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية OCHA للمساعدات كافة، التي تتجاوز وادي غزة باتجاه الشمال⁵.

ثانياً: معايير توزيع المساعدات وآلياته على المستفيدين:

بسؤال مدير عام وزارة التنمية الاجتماعية المختص بتوزيع المساعدات في المنطقة الوسطى، حول شروط توزيع المساعدات، كانت الإجابة الواضحة أنه لا توجد شروط لذلك، وأن الجميع يستحق، والجميع يمكن أن يستلم المساعدات؛ لأن الجميع بحاجة إليها الآن⁶، إلا أن هذا لا ينفي ضرورة وجود معايير معينة للتسليم، وما هو معلن منها هو عدم التقدم لطلب المساعدة ممن استلمها سابقاً، وهو إعلان موجود بشكل واضح على حائط مخزن توزيع المساعدات (بمشاهدة شخصية من الباحث).

أما التوزيع على المستفيدين من المديرية، فيتم عبر المخاتير، ولجان المساجد، ولجان أحياء استحدثتها حركة حماس، وفرضت على مديريات التنمية التعامل معها، وهم ليسوا موظفين يتبعون لوزارة التنمية أو متعاقدين معها، إنما هي لجان تقوم بعملية التوزيع عبر كشوفات تسلمها مديريات التنمية، دون أن تتم مراجعتها، والتأكد منها، أو عدد مرات استفادة الأشخاص، أو مراعاة عدم استفادة آخرين، ومن الجدير ذكره هنا، أن وزارة التنمية في قطاع غزة رفضت منذ بداية الحرب التعامل مع بعض الأجسام القائمة، مثل: اللجان الشعبية للاجئين، رغم عرضها على وزارة التنمية

2 قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم 256 الصادر بتاريخ 2023/10/22.

3 لقاء مع المهندس صبحي شقلية، ممثل الهلال الأحمر الفلسطيني في معبر رفح 2024/3/29.

4 مقابلة مع د. محمد أبو غنيم، مدير عام بوزارة التنمية الاجتماعية، مدير مركز توزيع النصيرات 2024/4/2.

5 بيان توضيح من الهلال الأحمر الفلسطيني، حول توزيع المساعدات في محافظتي غزة وشمال غزة 2023/11/29 <https://www.palestinercs.org/ar>

6 د محمد أبو غنيم مرجع سابق.

مساعدتها في عملية التوزيع، فإنّ هذا العرض قوبل بالرفض؛ بحجّة أنّ هذا عمل حكوميّ خاصّ بوزارة التنمية⁷. فيما يتعلق بمركز تسليم المساعدات في مول العرب، فتسليم الطرود لا يتمّ باسم وزارة التنمية الاجتماعية، إنّما عبر جمعية تسمّى (الهيئة الفلسطينية للحماية الاجتماعية).

والخلاصة، أنّ عملية التوزيع تتمّ عبر مجموعة من الجهات المتنوعة، التي تفتقر إلى التنسيق من جهة، وتفتقر إلى وحدة الجهة الرقابية من جهة أخرى، كما أنّها قد تتمّ عبر جهاتٍ من خارج وزارة التنمية، وبالتالي لا تخضع لمساءلتها، أو معاييرها في التوزيع، إنّما تخضع أكثر لجهة تكليفها.

ثالثاً: الشفافية والمساءلة والفعالية في إدارة وزارة التنمية للمساعدات

في سبيل تقييم دور وزارة التنمية في إدارة ملفّ المساعدات من منظور النزاهة والوقاية من الفساد، من الضروريّ مراجعة مجموعة من المعايير والأسس والقيم الملزمة للعاملين، وكذلك مراجعة مدى الالتزام بمبادئ الشفافية، ونظم المساءلة، وتقييم مدى الفاعلية.

1- الشفافية في إدارة ملفّ المساعدات

تتحقّق الشفافية متى كان هناك التزام بالمعايير المعلنة، والمطبقة على الجميع، مع التأكّد من التدقّق الحرّ للمعلومات في موافقتها المحدّدة؛ لإدارة العملية المراد تقييمها، ذلك أن الغموض، وعدم الإفصاح عن المعلومات الحقيقية يتيحان المجال لبعض المتفدّين من الحصول على امتيازات خاصّة من جهة المسؤول، وانعدام الثقة من متلقي الخدمة، ولعلّ أول علامات ضعف الشفافية في ملفّ المساعدات، هو الإعلانات الصادرة عن الوزارة حول كمّ المساعدات الإنسانية التي تتلقّاها، فبالرجوع إلى بيان صادر عن الوزارة بتاريخ 2024/2/4 (قالت وزارة التنمية الاجتماعية: إنّ نسبة المساعدات، التي يتمّ إدخالها إلى قطاع غزة، لا تتجاوز 20% من الاحتياجات الأساسية للسكّان، وما يتوفّر لديها لتوزيعه من مجمل هذه المساعدات، لا يتعدى 8% ممّا يتمّ إدخاله إلى القطاع)⁸، بينما أشار تصريح صادر عن المركز الإعلامي الحكوميّ في غزة، إلى أنّ ما يصل من المساعدات إلى وزارة التنمية يشكل 25%، ممّا يدخل إلى قطاع غزة⁹، وإذا ما تجاوزنا التباين الواضح في بيان الوزارة وتصريح المركز الإعلامي الحكوميّ في غزة، فإنّ الإحصائيات الصادرة عن معبر رفح، تشير إلى أنّ ما دخل إلى قطاع غزة من مساعدات إنسانية عبر المعبر، في المدة الممتدّة من 2023/10/21، إلى 2024/3/31، يقدر بـ 6378 شاحنة، وأنّ ما تمّ تسليمه إلى وزارة التنمية الاجتماعية، يقدر بـ 5173، أي ما يساوي 81.1% من مجمل المساعدات، التي تمّ عبورها عبر المعبر¹⁰.

تقرير لجنة التوزيع

الشحنات التي تم تسليمها الى هيئة التنمية الاجتماعية من تاريخ 21/10/2023 وحتى تاريخ 31/03/2024

مجموع ما تم استلامه عبر معبر رفح لصالح الهلال الاحمر الفلسطيني	6378	100%	مواد غذائية و مواد اغاثية و حليب ومياه و خيام
مجموع ما تم تسليمه لهيئة التنمية الاجتماعية	5173	81.1%	مواد غذائية و مواد اغاثية و حليب ومياه و خيام
مجموع ما تم تسليمه للجان الشعبية للاجئين بالتوافق مع التنمية الاجتماعية	6	0.6%	مواد غذائية و مواد اغاثية و حليب ومياه و خيام
مجموع ما تم تسليمه لوكالة الغوث	217	3.4%	مواد غذائية و مواد اغاثية و حليب ومياه و خيام
IMC+CRS+ANERA+WHO	240	3.8%	مواد غذائية و مواد اغاثية و حليب ومياه و خيام
وزارة الصحة	72	1.1%	مواد غذائية و مواد اغاثية و حليب ومياه و خيام
مؤسسات واذنية ومراكز نزوح بالتوافق مع التنمية الاجتماعية	83	1.3%	مواد غذائية و مواد اغاثية و حليب ومياه و خيام
مجموع ما تم تسليمه لفروع الجمعية	301	4.7%	مواد غذائية و مواد اغاثية و حليب ومياه و خيام
في اجراءات ادخال الجهات المرسله من قبل لجنة التوزيع	256	4.0%	مواد غذائية و مواد اغاثية و حليب ومياه و خيام

7 مقابلة الاستاذ أيمن أبو شاويش، رئيس اللجنة الشعبية للاجئين بالنصيرات بتاريخ 2024/03/25.

8 بيان وزارة التنمية عبر موقع <https://www.wafa.ps/Pages/Details/89445>

9 مجموعة المكتب الإعلامي الحكوميّ عبر التلفزيون.

10 إحصائية معبر رفح لمجموع ما تم إدخاله من مساعدات و موادّ إغاثية بين أكتوبر 2023 ومارس 2024.

وإذا ما احتسبنا مجمل ما دخل عبر معبري رفح، وكرم أبو سالم، وهما المعبران الوحيدان في تلك الفترة، فهو 11954 شاحنة موادَّ غذائية¹¹، وإذا سلمنا جدلاً بأنَّ الوزارة لم تستلم من الشاحنات، التي دخلت عبر معبر كرم أبو سالم شيئاً، فإنَّ نسبة ما تسلمته وزارة التنمية ومديرياتها، ستكون 43% تقريباً، من مجمل ما تمَّ إدخاله في الفترة من منتصف أكتوبر إلى نهاية مارس، ولا شك في أنَّ هذا الفارق الهائل بين النسب الحقيقية، والنسب المعلنة، يطرح كثيراً من علامات الاستفهام حول كيفية التصرف في ما لا يقل عن 35% من المساعدات، وهو ما يعضد القول إنَّ ما يتمُّ توزيعه من المساعدات الإنسانية، قد لا يتجاوز في أحسن الأحوال 30%، من مجمل ما يتمُّ إدخاله¹²؛ ليثار التساؤل الكبير أين يذهب الباقي؟ وكيف يتمُّ التصرف فيه؟¹³

كما تتعدم شفافية إجراءات الحصول على المساعدات، أو كمّيات المساعدات الموزعة، فليس هناك من إجراءات معلنة ومحددة للمحتاجين لكيفية الحصول عليها، رغم أنَّ التوجُّه إلى مراكز التوزيع والانتظار لفترات، وسط زحام المحتاجين من الناس، قد يوتى أكله، ويحصل الفرد على طرد غذائيٍّ مثلاً، وقيام المديرية بالتوزيع حسب بعض الأولويات، مثل: المهذمة دورهم بشكل كامل¹³، وكذلك النازحين عن منازلهم، خصوصاً من شمال القطاع، فإنَّه ليس هناك من آلية محدَّدة لحصرهم، رغم أنَّ الوزارة كانت قد نشرت رابطاً لحصر المواطنين النازحين، فإنَّ الشكوى دائمة من كثير من النازحين، أنهم لم يتسلموا من مديريات الوزارة أيَّ طردٍ طوال فترة نزوحهم، الممتدة لستة أشهر¹⁴، بينما يستفيد آخرون بشكل متكرَّر، سواء بناءً على الانتماء الحزبيِّ، أم العلاقات الشخصية¹⁵.

أمَّا فيما يتعلَّق بمول العرب، فإنَّ إدارته والتسليم عبره، لا يتمُّ باسم وزارة التنمية، إنما عبر جمعية تسمَّى الهيئة الفلسطينية للرعاية الاجتماعية، رئيس مجلس إدارتها وأعضاؤها موظفون تابعون لوزارة التنمية الاجتماعية، ولا يتمُّ التسليم وفق آلية محدَّدة ومعلنة مسبقاً، إنما يتمُّ في كثير من الأحوال بالعلاقات الشخصية، أو لجهات تتبع لمتقِّذين في قطاع غزة، أو استجابة للمناشدات، التي تصل إلى مكتب وزير التنمية، أو الوزراء الآخرين في رام الله¹⁶.

كذلك ليست هناك إعلانات أو تعميمات تصدر عن كمّية المساعدات الواردة، أو الموزعة من المديرية، سواء أكان ذلك بشكل مفصَّل من كل مديرية، أم كان بشكل مجمل، حول مجموع المديرية، عبر وكيل الوزارة أو مركز الإعلام الحكوميِّ، والأمر ذاته ينطبق على مول العرب، الذي يديره بعض موظفي الوزارة، التابعين للسلطة في رام الله.

2- المساءلة

المساءلة تعني الطلب من المسؤولين تقديم التقارير والمعلومات والتوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة، حول كيفية استخدام صلاحياتهم، وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات، التي توجَّه إليهم، وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم، وتحمل المسؤولية عن أعمالهم نجاحاً أو فشلاً¹⁷، بتطبيق ذلك على إدارة المساعدات وتوزيعها، يتطلَّب الأمر وجود جهات رقابية، ينبغي أن تُرفع إليها تقارير حول ما يتمُّ استلامه، وآليات التوزيع وكمّياته، وإن كانت توجد في الوزارة جهة مكلفة بالرقابة على مديريات الوزارة في حالات الطوارئ¹⁸، فإنَّه لم يتمُّ الاطلاع من الباحث على أيَّة تقارير يتمُّ رفعها لهيئات الرقابة، مع الأخذ بالاعتبار أنَّ الواقع، وضغط الاحتياج، وتوزيع المساعدات على الأعداد الهائلة من المحتاجين، قد لا يسهل عملية إصدار التقارير، والرقابة على عملية التوزيع.

أمَّا من حيث استقبال الشكاوى من المراجعين، فليست هناك آلية محدَّدة لاستقبال الشكاوى، وإن كانت هناك مبادرة فردية من مسؤول مخزن التوزيع بالنصيرات، (لا نستطيع تأكيد وجودها من عدمه في مراكز أخرى)، بتعيين موظف لتلقّي الشكاوى، وقد تمَّ تلقي شكاوى بوجود الباحث في المكان، مع الوعد بدراستها وحلها، ولكن دون تحديد آليات، أو مواعيد محدَّدة للردِّ على المشتكي¹⁹.

11 تقرير الاحتلال يكشف عن حجم المساعدات لغزة منذ بداية الحرب <https://samanews.ps>

12 د حاتم الأشعل، ذكر سابقاً.

13 د محمد أبو غنيم، ذكر سابقاً.

14 لقاءات متعدّدة لعدة نازحين من الشمال.

15 صالح ساق الله، منشور على الصفحة الشخصية على فيسبوك.

16 مقابلة د حاتم الأشعل، مسؤول ملف المساعدات سابقاً في وزارة التنمية الاجتماعية. بتاريخ 2024/4/8.

17 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، دليل منع الفساد في المساعدات الإنسانية 2021، ص 9.

18 مقابلة د. محمد أبو غنيم.

19 ملاحظة شخصية للباحث أثناء زيارة مركز التوزيع بالنصيرات.

3- الفاعلية

تعني تحقيق الأهداف المرجوة بأعلى كفاءة، وهي في حالة توزيع المساعدات إيصالها إلى جميع مستحقيها، وهم جميع القاطنين في قطاع غزة تقريباً، غير أن حقيقة الأمر أنه ليس الجميع يحصلون على هذه المساعدات، بل إنه بعد أشهر من الحرب الطاحنة، فإن التقديرات بأنه ما لا يزيد على 30% فقط، هم من تلقوا الطرود الغذائية، واستفادوا من مساعدات وزارة التنمية²⁰، هذا لا يعني أن هذه النسبة فقط، هي من وصلت إليها الطرود الإغاثية، أو المياه، أو الخيام، إنما قد تكون وصلت عبر جهات أخرى، غير وزارة التنمية.

ويمكن القول إن فاعلية قيام الوزارة بإيصال المساعدات إلى مستحقيها، هي محل شك، والدليل على ذلك هو تكديس المساعدات نفسها في الأسواق، واضطرار الناس إلى شرائها بأثمان باهظة، وهو ما يبين عدم وصول المساعدات إلى مستحقيها، وإلا ما الذي يلزمهم بشرائها إن توفرت لهم، غير أن توفرها بكثرة عند أشخاص يقومون باستلامها من أكثر من مكان، أو لعدة مرّات؛ ليقوموا ببيع الفائض منها عن حاجتهم، أو بيعها ابتداءً من المؤتمنين على توزيعها، بدل إيصالها إلى مستحقيها، وهو ما يجرمهم منها، ما يضطرهم إلى شرائها بتلك الأسعار المبالغ فيها²¹.

غير أن دور وزارة التنمية لا يقتصر على توفير الطرود الغذائية، إنما تسهم في مسار آخر؛ للتخفيف من الأزمة، وذلك عبر التكيّات المنتشرة في قطاع غزة، التي تشجّع وزارة التنمية عملها، ويتم الصرف لها من جميع الأصناف، التي ترد إلى مخازن الوزارة، ويمكن أن يتمّ طهيها، وتقديمها للناس²²، إلا أن موضوع التكيّات في حدّ ذاتها يمكن أن تكون مجالاً خصباً للفساد والاختلاس، فلا رقيب ولا حسيب على ما يدخل إليها، ويخرج منها، بل إن ازدياد الحاجة إلى التوزيع، وكثرة المانحين الراغبين في العمل في مجال الإغاثة، قد يجعل من القائمين عليها عرضة لمخاطر الفساد، مثل: أن يتمّ اختلاس بعض المواد وبيعها؛ نظراً لعدم وجود الرقابة، أو أن يتمّ القيام بتوزيع الوجبات باسم أكثر من جهة مانحة، حيث لا يكون هناك احتياج إلا إلى تغيير (البنر) الموضوع في الخلفية والتصوير كل مرّة لجهة مختلفة، بينما يكون المنتج واحداً.

مجال آخر من مجالات تقديم المساعدة، هو للمصابين بالتهاب الكبد الوبائي، إذ ينصح الأطباء بتقديم كل ما يحتوي على السكريات لهم، وتقوم المديرية بتقديم رزمة كاملة من المواد، التي تحتوي على السكر لهم، بمجرد تقديم ما يثبت الإصابة كوصفة طبية، أو تحليل طبي، ويتمّ تسجيل الأسماء في كشف خاص، مع عدم القدرة على التأكد من مصداقية المستندات المقدمة، هذا الأمر يؤدي إلى وجود خطر كبير في وقوع الفساد، سواء أكان ذلك من المستفيدين، سواء بتزوير أوراق الإصابة، أو الاستفادة من أكثر من مركز، أو من العاملين بتسجيل أسماء وهمية، والاستفادة من خلالها، خاصة أن هذه المواد كانت تباع بأسعار باهظة، قد تصل إلى عشرة أضعاف سعرها الحقيقي.

20 د حاتم الأشعل، ذكر سابقاً.

21 تقرير بعنوان مساعدات غزة في قبضة الفساد <https://www.alhurra.com/palestine>

22 د محمد أبو غنيم، ذكر سابقاً.

الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

- بسبب الحرب، أصبح كافة سكان قطاع غزة كافةً من المحتاجين للمساعدات، سواء لوجودهم في حالة فقر حقيقي، أم لعدم قدرتهم على الوصول لأموالهم، والغلاء الفاحش، مع طول أمد الأزمة؛ ما زاد العبء على كاهل وزارة التنمية، مع شح الإمكانات والموارد لديها.
- حالة الانقسام التي تطال الجسم الوظيفي لوزارة التنمية، بين موظفين يتبعون لوزارة رام الله، وموظفين لمديريات غزة، أدت إلى التخبط والحاجة لدى كلتا الجهتين لعاملين جدد من جهة، وإلى صعوبة وصول المواطنين للخدمة.
- لا يوجد أي برامج أو توجهات حول تعميم قيم النزاهة والشفافية، أو الاحتكام إلى مدونات سلوك للعاملين في مجال توزيع المساعدات.
- عدم القدرة على تأمين الشاحنات، التي تنقل المساعدات؛ ما أدى إلى نهب كميات كبيرة منها، أو السيطرة على بعضها.
- استهداف الاحتلال مقرات الوزارة، ومخازن المساعدات، كما حدث في مخزن النصيرات، بتاريخ 2024/3/13.
- الحاجة إلى كثير من شاحنات النقل، وعمال التنزيل والتحميل والتوزيع، التي لا تمتلكها الوزارة، كما أنها لا تمتلك الأموال لتشغيل الآخرين؛ ما ألزمها بدفع المستحقات للعمال والنقل من طرود المساعدات، التي لا تحمل تقييماً حقيقياً لها؛ ما يجعل من تضخيم المستحقات، والتقليل من قيمة المواد المدفوعة مقابلها، مجالاً خصباً للفساد والمحاباة.
- صدر قرار عن وزير التنمية بتعيين لجنة لاستلام المساعدات، بعضوية الهلال الأحمر، ووزارة التنمية، ووزارة الصحة، إلا أنه ليس من ضمان لصلاحياتها إدارة ملف المساعدات، وتوحيد آلية التوزيع.
- ليست هناك آليات أو معايير متفق عليها للقيام بعملية التوزيع بطرق تحفظ كرامة الناس، ولا تنتهك خصوصيتهم، كما لا توجد قاعدة بيانات متجددة، تتعلق بتحديد المحتاجين أو الاحتياجات.
- لا يتم نشر دوري لكمية المعونات، ولا الجهات المتبرعة، ولا نوعيتها، ولا المستفيدين منها، ما يضيء قدر كبيراً من الغموض حولها، ما يسهل عملية التلاعب بها، وإخراج أنواع معينة منها، لا تصل إلى المستفيدين أصلاً؛ لشحها وغلاء ثمنها، مثل: العسل، والمكسرات، والشامبو، التي لا يراها الناس إلا في الأسواق بكميات قليلة بأثمان باهظة²³.
- لا يتم التوقيع من المستفيدين على الاستلام؛ نظراً للظروف التي قد لا تتيح ذلك، وإنما يتم الاستلام عبر كشوف بأعداد كبيرة، وليست هناك أية آلية لنشر هذه الكشوف، أو التأكد منها، أو الرقابة عليها، وقد توجد كشوف يجري استلامها، دون أن يتم التسليم للمستفيدين منها، ما يفتح باباً واسعاً لاستغلال هذه الأسماء في تسريب كمية هائلة من طرود المساعدات، سواء لأشخاص آخرين، أم للسوق السوداء.
- لا توجد آلية للتنسيق بين الجهات، التي تقوم بتقديم المساعدات؛ ما قد يسمح باستفادة البعض المتكررة على حساب الآخرين، كما لا توجد آليات وشراكات محلية (أحياء، بلوكات، حارات أو تجمعات) للقيام بعملية التوزيع.

2- التوصيات

- إنشاء بوابة موحّدة للمساعدات، بحيث يتمّ عبرها إحصاء جميع ما يدخل من مساعدات، ومقارنتها بما يجري تسليمه على الأرض، عبر آلية مستقلة للرقابة.
- العمل على إنشاء قاعدة بيانات، تتضمّن تحديد المحتاجين للمساعدات والاحتياجات الأكثر إلحاحاً.
- توحيد الجسم الوظيفي لوزارة التنمية بين غزة ورام الله؛ ما يؤدي إلى سهولة وصول المواطنين إلى المساعدات، واعتماد برامج ومدونات سلوك؛ لتعزيز نزاهة التوزيع وشفافيّته.
- اعتماد معيار محدّد لاستلام المعونات، ينطبق على الجميع، ويسمح للجميع بالاستفادة الدورية، وقد يكون معيار عدد أفراد الأسرة المعتمد لدى وكالة الغوث هو الأفضل، بحيث يسمح بتسليم الجميع، وطباعة أهمّ قواعد العمل في وثيقة، وتوزيعها وإعلانها في أماكن وجود النازحين والمحتاجين للمساعدات.
- زيادة نقاط التوزيع بقدر الإمكان، بحيث يسهل عملية الاستلام دون زحام أو تدافع؛ ما يحفظ كرامة المواطنين، واعتماد آلية للتوزيع بالاستناد إلى المجتمع المحليّ.
- العمل على اعتماد موازنة معيّنة من المانحين للمساعدات، في سبيل دفع مستحقّات العاملين في مجالي النقل والتوزيع.

المراجع

- 1- قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم 256 الصادر بتاريخ 2023/10/22 .
- 2- بيان توضيحي من الهلال الأحمر الفلسطيني حول توزيع المساعدات في محافظتي غزة وشمال غزة – 2023/11/29
<https://www.palestinercs.org/ar>.
- 3- تقرير صادر عن الإسكوا بعنوان الحرب على غزة: عندما يُستخدم الوصول إلى المياه والطاقة والغذاء سلاحاً ديسمبر 2023 .
<https://www.unescwa.org>.
- 4- تقرير الاحتلال يكشف عن حجم المساعدات لغزة منذ بداية الحرب .
<https://samanews.ps>.
- 5- تقرير بعنوان مساعدات غزة في قبضة الفساد .
<https://www.alhurra.com/palestine>.
- 6- إحصائية معبر رفح لمجموع ما تم إدخاله من مساعدات ومواد إغاثية بين أكتوبر 2023 ومارس 2024 .
- 7- لقاء د . حاتم الأشعل، مسؤول ملف المساعدات سابقاً، 2024/4/8 .
- 8- لقاء مع د . محمد أبو غنيم، مدير عام بوزارة التنمية الاجتماعية، مدير مركز توزيع النصيرات 2024/4/2 .
- 9- لقاء مع المهندس صبحي شقلية، ممثل الهلال الأحمر الفلسطيني في معبر رفح 2024/3/29 .
- 10- لقاء مع د . عماد الحلو، مدير عام بوزارة التنمية الاجتماعية 2024/3/26 .
- 11- لقاء مع أ . أيمن أبو شاويش، رئيس لجنة اللاجئين بالنصيرات 2024/3/25 .

AMAN
Transparency Palestine



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حالياً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647

هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948

غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث

هاتف: 082884767 تليفاكس: 082884766

الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

     /AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP